

قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١

في شأن محو الأمية وتعليم الكبار

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

محو الأمية وتعليم الكبار واجب وطني ومسئولية قومية وسياسية تلتزم بتنفيذه الوزارات ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة واتحاد الاذاعة والتليفزيون والشركات والأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية والاتحاد العام لنقابات العمال والنقابات والجمعيات وأصحاب الأعمال ، وذلك وفقا للخطة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وطبقا لأحكام هذا القانون .

(المادة الثانية)

يقصد بمحو الأمية في حكم هذا القانون تعليم المواطنين الأميين للوصول بهم الى مستوى نهاية الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسي .

ويقصد بتعليم الكبار اعطاؤهم قدرا مناسباً من التعليم لرفع مستواهم الثقافي والاجتماعي والمهني لمواجهة المتغيرات والاحتياجات المتطورة للمجتمع ، واتاحة الفرصة أمامهم لمواصلة التعليم في مراحل المختلفة .

(المادة الثالثة)

يلزم بمحو أميته كل مواطن يتراوح عمره بين الرابعة عشرة والخامسة والثلاثين غير المتقيد بأيا من مدرسة ولم يصل في تعليمه الى مستوى نهاية الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسي .

وتلتزم وزارة التربية والتعليم ، وفقا لخطة خاصة ، بسد منابع الأمية لمن هم دون سن الرابعة عشرة ، ممن تسربوا أو ارتدوا ، أو لم يستوعبوا .

ولا يسرى هذا الالتزام على المصاب بمرض أو عاهة بدنية أو عقلية تمنعه من مباشرة الدراسة دون اخلال بإمكان تنظيم دراسات للتربية الخاصة لهؤلاء المواطنين ويصدر بتحديد هذه الأمراض والعاهات قرار من وزير التعليم بناء على ما تقرره السلطة الطبية المختصة .

ويجوز محو أمية من يرغب في ذلك من المواطنين الذين جاوزوا سن الخامسة والثلاثين وذلك وفقا للإمكانات المتاحة لذلك .

(المادة الرابعة)

تنشأ هيئة عامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، ذات شخصية اعتبارية ، تتبع وزير التعليم .

وتتولى الهيئة وضع خطط وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار ومتابعة تنفيذها والتنسيق بين الجهات المختلفة التي تقتسم مسؤولية تنفيذ هذه الخطط والبرامج في الدولة .

ويكون للهيئة مجلس ادارة برئاسة رئيس مجلس الوزراء أو من ينسبه ، ويصدر بتشكيله وسائر تنظيمات الهيئة قرار من رئيس الجمهورية .

ويكون للهيئة جهاز تنفيذي يصدر بتعيين رئيسه وتحديد معاملته المالية قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

(المادة الخامسة)

تتولى الهيئة في سبيل ممارسة اختصاصاتها ، في محو الأمية وتعليم الكبار ، اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وتشمل ما يأتي :

(أ) تحديد مراحل التنفيذ ومدد وأهداف كل مرحلة وأولويات العمل فيها .

- (ب) تحديد ما يلزم للخطة من قدرات بشرية ومادية وفنية ومالية وحوافز تشجيعية واقتراح وسائل تمويلها .
- (ج) حصر الأميين وتصنيفهم وتحديد المدة اللازمة لمحو أميتهم وأوقات الدراسة والوسائل اللازمة لتنفيذ ذلك .
- (د) تنسيق العمل بين الجهات الملزومة بتنفيذ محو الأمية ومتابعته .
- (هـ) وضع قواعد اختيار المعلمين الذين سيقومون بالتدريس فى مراكز محو الأمية أو تعليم الكبار سواء من المدرسين العاملين بوزارة التربية والتعليم أو من المتطوعين أو غيرهم للقيام بهذا العمل ، وقواعد منح الحوافز المادية والمعنوية الايجابية والسلبية بصفة عامة للمدرسين ولسائر العاملين فى محو الأمية وتعليم الكبار .
- (و) اقرار نظام الدراسة وخططها ومناهجها ومستواها ومراحلها المختلفة .
- (ز) النظر فى قبول المعونات والتبرعات والهبات التى تقدم لأغراض محو الأمية وتعليم الكبار .
- (ح) متابعة تنفيذ الخطة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار فى كل مرحلة من مراحلها وتقويتها .
- (ط) تطوير مناهج كل من محو الأمية وتعليم الكبار بما يحقق أهداف تطوير التعليم وفقا لروح العصر مع مراعاة البيئات المختلفة وبصفة خاصة بالنسبة للتعليم الفنى ، ويراعى فى جميع الأحوال أن تحدث مواعيد الدراسة بما لا يتعارض مع أوقات العمل أو صالح الإنتاج وحسن سير الخدمات .
- ويصدر باختصاصات الهيئة الأخرى قرار من رئيس الجمهورية .

(المادة السادسة)

تلتزم جميع الجهات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون ،
كل في مجال اختصاصها ، بتنفيذ قرارات مجلس إدارة الهيئة بعد اعتمادها من
رئيس مجلس الوزراء .

وعلى جميع هذه الجهات القيام بمسئولياتها في محو الأمية وفي تعليم
الكبار وذلك على النحو الآتي :

(أ) تزويد الهيئة بما تطلبه من تقارير أو بيانات أو احصاءات تتصل
بنشاطها .

(ب) تقديم المقترحات للهيئة بشأن المشروعات اللازمة لمحو الأمية وتعليم
الكبار ونطاق نشاطها .

(ج) تهيئة الفرصة لتعليم الأميين فيها وتخصيص الأماكن الصالحة للدراسة
في مواقع العمل .

(د) تحمل التكاليف التي تتطلبها محو الأمية أو تعليم الكبار من العاملين
بها والتابعين لها والخاضعين لإشرافها .

وتتولى الهيئة تهيئة فرص محو الأمية وتعليم الكبار على نفقة هذه
الجهات إذا لم تقوم بذلك طبقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة
الهيئة .

(المادة السابعة)

تتولى الهيئة المسئوليات التنفيذية والتعليمية التي تتطلبها العمل لمحو الأمية
وتعليم الكبار في مجالاته المختلفة في إطار الخطط المقررة وبوجه خاص :

(أ) اعداد مشروعات برامج محو الأمية وتعليم الكبار ووضع مشروعات
الخطط الفنية للدراسة وفقاً لها ومتابعة تنفيذ ذلك .

(ب) الاشراف على جميع مراكز محو الأمية وتعليم الكبار ومعاونتها في أداء مهمتها .

(ج) اعداد المناهج والكتب والوسائل التعليمية اللازمة لتعليم الأميين وطبعها وتوزيعها مع مراعاة ملاءمتها مع البيئة .

(د) الاشراف على تدريب الموجهين والقائمين بالتدريس على طرق ووسائل محو الأمية وتعليم الكبار .

(هـ) اجراء التجارب والبحوث اللازمة لتطوير العمل في محو الأمية وتعليم الكبار .

(و) الاشراف على اجراء اختبارات للدارسين ومنح الشهادات الدالة على محو أميتهم .

(ز) اصدار النشرات والتعليمات الخاصة بسير العمل وتنظيمه في برامج محو الأمية وتعليم الكبار في حدود اختصاص الهيئة .

(المادة الثامنة)

تكون للهيئة فروع في المحافظات يناط بها تنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات التي أقرتها الهيئة . ويكون لكل فرع مجلس تنفيذي برئاسة المحافظ المختص ، وعضوية رؤساء أو ممثلي الجهات المعنية بمحو الأمية وتعليم الكبار في نطاق المحافظة ، ويصدر بتشكيله قرار من وزير التعليم .

(المادة التاسعة)

على كل من الملزمين بمحو أميتهم المشار اليهم في المادة (الثالثة) من هذا القانون التقدم والانتظام في الدراسة بمراكز محو الأمية في الجهات أو المناطق التي يعملون بها أو يقيمون فيها فور اخطارهم رسميا بذلك عن طريق جهات الادارة ، وعليهم أداء الاختبارات المقررة لبرامج محو الأمية وذلك تطبيقا للقواعد والنظم المقررة والقرارات التنفيذية لها .

وتضع الهيئة قواعد منح الحوافز المعنوية والمادية للدارسين فى حدود
الامكانيات المالية المتاحة .

ويجوز لفروع الهيئة تحديد حوافز أخرى بالمحافظات أو غيرها من وحدات
الإدارة المحلية .

(المادة العاشرة)

يجرى اختيار المعلمين لفصول محو الأمية وتعليم الكبار من بين المدرسين
وشباب الخريجين والمكلفين بالخدمة العامة والمتطوعين وغيرهم ، وفقا للقواعد التى
تضعها الهيئة وتنظيم الهيئة دورات تدريبية فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار
لهؤلاء المعلمين بالاتفاق مع الجهات المختصة .

وتضع الهيئة الشروط الواجب توافرها فىمن يلتحق بالدورات التدريبية .

(المادة الحادية عشرة)

على فروع الهيئة فى المحافظات بالتعاون مع مديريات التربية والتعليم فى
نهاية كل فترة دراسية أن تجرى فى جميع الأحوال اختبارات فى المناهج المقررة
لمحو الأمية وتعليم الكبار أو أن تؤدى هذه الاختبارات تحت إشرافها .

ويصدر بتنظيم الاختبارات المشار إليها وبيان إجراءاتها قرار من رئيس الجهاز
التنفيذى للهيئة . ويمنح من يصل الى المستوى المقرر لمحو الأمية شهادة بذلك .

ويجوز منح المتفوقين من الدارسين جوائز تشجيعية وفقا للقواعد التى تضعها
الهيئة .

ويجوز أن يتقدم لهذا الاختبار من يرغب من غير الملزمين بحضور الدراسة
للحصول على الشهادة المشار إليها .

(المادة الثانية عشرة)

يخصص لتمويل مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار الموارد الآتية :

١ - ما يدرج من اعتمادات فى الموازنة العامة للدولة للوزارات والمصالح .

٢ - ما تخصصه الجهات المعنية الأخرى من مبالغ لتنفيذ هذه المشروعات ودعمها وفقا للخطة التى تقررها الهيئة .

٣ - ما يتقرر تخصيصه من اعانات لمراكز محو الأمية وتعليم الكبار فى مختلف المحافظات من حصيلة الهبات والتبرعات والمعونات التى تقبلها الهيئة .

٤ - حصيلة الغرامات الناتجة عن تطبيق هذا القانون .

وتودع حصيلة هذه الموارد فى صندوق خاص وحسابات خاصة محلية للصرف منها فى أغراض محو الأمية وتعليم الكبار ، ويرحل فائض هذه الحصيلة من عام الى آخر .

ويحدد مجلس ادارة الهيئة بالاتفاق مع وزير المالية ، القواعد المنظمة لهذا الصندوق ولهذه الحسابات وأوجه وقواعد الصرف منها وضبطها والاشراف عليها .

(المادة الثالثة عشرة)

يكون حصول الملزم بمحو أميته - الذى أتاحت له فرصة محو أميته - على كل أو بعض ما هو منصوص عليه فى هذه المادة مشروطا بحصوله على شهادة محو الأمية :

أولا : الترخيص بمزاولة مهنة أو حرفة معينة فى نطاق معين ، ومع ذلك يجوز اعطاء ترخيص محدد المدة اذا بدأ الملزم فى الدراسة لمحو أميته .

ثالثا : الترخيص بقيادة بعض المركبات .

ثالثا : الترخيص بقيادة بعض المركبات .

رابعا : الترشيح للأعمال والوظائف والحرف عن طريق مكاتب القوى العاملة .

خامسا : التعيين فى الوظائف العامة بالجهاز الادارى للدولة ، أو فى وظائف

القطاع العام .

سادسا : ترقية العامل أو منحه لعلاوة الدورية المستحقة أو منحة العلاوة التشجيعية .

ويسرى حكم هذه المادة بعد أربع سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وفقا للقواعد والاجراءات التي يحددها مجلس ادارة الهيئة .

ويزول كل أثر يترتب على عدم الحصول على شهادة محو الأمية ، بمجرد أن يتسكن الملزم من محو أميته .

(المادة الرابعة عشرة)

يعد مخالفة ادارية كل لخلال بتنفيذ خطة أو برامج محو الأمية اذا وقعت من المسئولين أو العاملين الخاضعين لأحكام قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، وقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وقانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨

فاذا وقع الفعل من أحد العاملين المكلفين بتنفيذ مشروعات تعليم المواطنين الأميين في الجهات المكلفة بتطبيق هذا القانون تكون العقوبة الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائتي جنيه ، وتتعدد الغرامة بتعدد من لم تمتح أميته على ألا يجاوز مجموع الغرامات خمسمائة جنيه .

ويكون للعاملين بالهيئة وفروعها الذين يصدر بتجديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير التربية والتعليم صفة الضبطية القضائية بالنسبة لما يقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

(المادة الخامسة عشرة)

يصدر رئيس مجلس الوزراء القرارات التنفيذية لهذا القانون .

(المادة السادسة عشرة)

يلغى لقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ في شأن تعليم الكبار ومحو الأمية ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة السابعة عشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ شعبان سنة ١٤١١ هـ
(الموافق ١٤ مارس سنة ١٩٩١ م) .

حسنى مبارك